كانـون الثاني (يناير) ١٩٧١، حين تقدم بمشروع آخر للسلام نص على تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين[٨٦]. ولا شك في ان تعارض المشروعات المذكورة وأهداف منظمة التحرير الفلسطينية أمر واضح.

وبفعـل ما عرف بأحداث «أيلول الاسود» والصدام الفلسطيني ـ الاردني المسلّح في العامين ١٩٧٠ و١٩٧١، برزت دعوات، في داخل الارض المحتلة، الى اقامة دولة فلسطينية على الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. وكان موقف المنظمة قاطعاً في رفضها. ذلك انها استمرت في موقفها المعلن حول وحدة الشعبـين، الاردني والفلسطيني، ورفضت، كذلك، مبدأ عقد مؤتمر في الارض المحتلة، يعلن فصل الضفـة عن الاردن في ذلك الحين[٨٧]. وأكد ذلك المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة، في القاهرة، في آذار (مارس) ١٩٧١، وتمسّكت المنظمة باتفاق عمّان المعقود في العام ١٩٧٠ والذي نصّ على وحدة الاردن بضفتيه[٨٨].

ووسط حالة انهاك شديدة ألمّت بالحركة الفلسطينية، على الصعيد العسكري بخاصة في خارج الارض المحتلة، بسبب الصـدام مع النـظام الاردني، وفي داخـل الارض المحتلة بفعـل البـطش الاسرائيـلي، أعلن الملك حسـين، في الخامس من آذار (مارس) ١٩٧٢، عن مشروعه الشهير حول «المملكة العربية المتحدة». وتضمّن المشروع، فيما تضمّن، تكوين مملكة متحدة من قطرين، القطر الفلسطيني والقطر الاردني، يضمّ القطر الفلسطيني، وعاصمته القدس، الضفة الغربية وأية أراض يتمّ تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام الى المملكة؛ أمّا القطر الاردني، فيتكوّن من الضفة الشرقية للاردن، على ان تكون عمّان (عاصمة القطر الاردني) هي عاصمة المملكة[٨٩].

لم يكن حظ ذلك المشروع بأفضل من حظ غيره من المشاريع التي سبقت. حيث رفضته المنظمة فور صدوره، على أساس انه يهدف الى اشراك الفلسطينيين في التسوية والتفاوض مع اسرائيل، وهكذا يشترك الفلسطينيون في الاعتراف بالوجود الاسرائيلي من خلال حكومتهم ويخرج الملك حسين بريئاً من ذلك. كما ان تمثيل الملك للشعب الفلسطيني، على الصعيدين، العربي والدولي، سوف يخلق عقبات قانونية أمام منظمة التحرير الفلسطينية، وقد يخلق صراعاً على الساحة الفلسطينية، هذا فضلاً عن ان المشروع يخرج على الاجماع العربي (في ذلك الحين)[٩٠].

ومثل ما رفض المشروع في مقررات الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (نيسان ـ ابريل ١٩٧٢)، فقد رُفض، أيضاً، من قبل عدد من الشخصيات العامة داخل الاردن التي تعود الى أُصول فلسطينية. وطبقاً لمذكرة أعدتها الشخصيات تلك، اعتبر المشروع تنازلاً عن معظم فلسطين، وانه يمكّن اسرائيل من تشكيل حكومة للقطر الفلسطيني المقترح يحقق معها تسوية نهائية[٩١].

ومـع ان مشروع المملكة المتحدة قد حوى سلبيات واضحة في ذلك الوقت، الّا انه كان يعني اعترافاً من القيادة الاردنية، وللمرة الأولى، بأن ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن، العام ١٩٥٠، لم يحـدّد مصـيرهـا النهائي، وانها، بالفعل، جزء لا يتجزأ من كيان فلسطين، المحجوب بفعل عوامل قهرية[٩٢]. غير ان موقف المنظمة من المشروع ينبغي ان يفهم في ضوء حقيقتين: أولاهما، ان المشروع كان يجـرّد المنـظمـة من صفـة الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني، ويقطع الطريق على آفاق دولة فلسطينية مستقلة؛ وثانيتهما، ان الرفض الفلسطيني لقيام قطر فلسطيني في الضفة وغزة جاء في مرحلة كان فيهـا الهـدف الاستراتيجي للمنظمة هو قيام الدولة الديمقراطية اللاطائفية على أرض فلسطين التاريخية (زمن الانتداب)، وعدم وجود أية نوايا للاعتراف بالوجود الاسرائيلي.